الفصل الثاني

الاقتصاد والمال

obeikandl.com

obeikandl.com

محتويات الفصل الثاني

الاقتصاد والمال

الموضوع	الصفحة
١ ـ الإئتمان ـ الإعتماد	٣٩
٢ ـ الإحتكار	٤٠
٣ ـ الإشتراكية	٤١
٤ ـ الإضراب	٤١
٥ ـ الإقتصاد المسيطر	٤٢
٦ ـ الإمبريالية الأقتصادية	٤٣
٧ ـ الإنكماش النقدي	٤٤
٨ ـ البطالة	٤٥
٩ ـ البنية التحتية	٤٧
١٠ ـ البورصة	٤٨
١١ ـ البوليصة	٤٨
١٢ ـ التأميم	٤٨
١٣ ـ التبادل الحر	٤٩
١٤ ـ التروست	٤٩
١٥ ـ التضخم	٥٠
١٦ ـ تضخم التخلف	٥١

obeikandi.com

١٧ ـ التكنوقراطيا ٥٢
١٨ ـ الحصار الإقتصادي ٥٢
١٩ ـ الرأسمالية ٥٣
٢٠ ـ السوق السوداء ٥٤
٢١ ـ السياسة الإقتصادية ٥٤
٢٢ ـ سياسة التقشف ٥٥
٢٣ ـ علم النفس الإقتصادي ٥٥
٢٤ ـ غسل الأموال ٥٦
٢٥ ـ فيزيوقراطيا ٥٧
٢٦ ـ القائمة السوداء ٥٧
٢٧ ـ القطاعات الصناعية ٥٧
٢٨ ـ الكارتل ٥٨
٢٩ ـ الكمبيالة ٥٨
٣٠ ـ الليبرالية الإقتصادية ٥٩
٣١ ـ المضاربة ٥٩
٣٢ ـ الوسطاء ٦٠
٣٣ ـ اليانصيب ٦١
٣٤ ـ اليد العاملة ٦١

obeikandl.com

١ـ الإئتمان ـ الإعتماد: The Credit

عبارة عن عملية إقتصادية تعتمد على الثقة وتحتاج إلى وقت معين ـ مسبقاً ـ للتأكد من مدى واقعية هذه الثقة. والإئتمان يعني مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الوقت الحاضر مقابل وعد من العميل بالدفع والتسديد مستقبلاً وبعد وقت زمني معين.

والإئتمان أو الإعتماد بشكل عام نوعان:

١ـ١ الإئتمان التجاري: Commercial Credit

وهو المهلة التي يمنحها البائع للمشتري لكي يدفع ثمن السلعة التي أستلمها في الوقت الحاضر. وبعد المهلة الزمنية يتوجب على المشتري دفع قيمة زائدة على قيمة السلعة التي إشتراها سابقاً.

١ـ٢ الإئتمان الإعتيادي: Credit

وهي العملية التي يقوم بموجبها المُقْرِض بإقراض كمية من النقود للمقترض شرط إعادتها بعد مدة مع الفوائد المترتبة عليها.

أما انواع الإئتمان ـ بحسب الوقت المحدد مستقبلاً ـ فله ثلاثة أنواع:

١ـ٢ـ١ **إعتماد قصير الأجل**: وهو أقل من (١٨) شهراً والهدف منه تسهيل عملية الإنتاج في مصنع من المصانع مثلاً عبر تمويله بالأموال السائله.

١ـ٢ـ٢ **إعتماد متوسط الأجل**: إلى (٥) سنوات وهو يخدم عمليات التطوير وتجديد التجهز الصناعي في المصانع بعد أن ينتهي أجل العمل بالآلات

الأساسية في المصنع لظهور آلات أحدث منها وأكثر إنتاجاً من الناحية الإقتصادية.

١ ـ ٢ ـ ٣ **إعتماد طويل الأجل**: أكثر من (٥) سنوات ويستعمل بشكل خاص لتمويل التجهيزات الأساسية عند إنشاء مؤسسة من المؤسسات الإقتصادية وتقوم بهذه العملية بنوك متخصصة أو صناديق الدولة. إن الفائدة أو الفوائد التي يحصل عليها الشخص أو البنك المُقْرض يعتبر بمثابة تعويض عن حرمانه من إستعمال أمواله في الوقت الحاضر إلى حين إستردادها. ويعتبر أيضاً تعويض عن الخطر المتمثل في عدم وضع الثقة في موضعها. ويعتبر الإئتمان الوسيلة الرئيسية لتحريك رأس المال الذي يتكاثر عبر هذه العملية. أما الشرط الأساسي لكي يؤتي الإئتمان ثماره ودوره الإيجابي في العملية الإقتصادية فيكمن في الثقة التي يعطيها المجتمع لإدارته والمؤسسات المشرفة عليه.

٢ ـ الإحتكار: Monopoly

هو أستحواذ وحدة إقتصادية منفردة على إجمالي عرض سلعةٍ معينة في السوق بدون أي منافسة من أي جهة. وفي هذه الحالة يجد المُحْتَكِر نفسه في وضع يتوجب عليه الأخذ بعين الإعتبار مقدار حاجة الجمهور لهذه السلعة، ووجود سلع بديلة لها، بالإضافة إلى حجم الدخل الذي يستطيع المشتري دفعه مقابل هذه السلعة. وفي بعض الحالات يقوم المُحْتَكِر بتمييز فئات المشتري عن طريق إعتماد سعر خاص لكل فئة. ويقوم المُحْتَكِر بهذه العملية بقصد زيادة أرباحه.

٣ـ الإشتراكية : Socialism

الإشتراكية من وجهة نظر إقتصادية يمكن تعريفها على أنها إشتراك جميع فئات المجتمع في وسائل الإنتاج المحلي وهي ـ الأرض ـ الثروة ـ رأس المال والقضاء على الرأسمالية ونظام الإرث وإلغاء الملكية الفردية وتأميم الخدمات العامة والمؤسسات الإقتصادية المالية، كما تدعو الإشتراكية إلى توزيع الأعمال والحقوق والثروات توزيعاً متكافئاً بناءاً على نظام إشتراكي معين.

٤ـ الإضراب : Strike

الإضراب هو التوقف الجماعي عن العمل. ويقوم بهذا الإضراب عمال مصنع أو شركة أو مستخدمي إدارة أو أُجَرَاء ـ جميع أجير ـ أي وحدة إقتصادية، طالما أن أرباب العمل أو المسؤولين عنه يرفضون تحقيق مطالبهم أو النظر في تظلماتهم أو عدم إعطاؤهم حقوقهم المشروعة كالمرتب الشهري ـ الأسبوعي أو تسوية الخلاف معهم.

ويعتبر الإضراب هو الوسيلة الوحيدة لدى العمال للتعبير عن إستيائهم والتعبير أيضاً عن مدى قوتهم في الدفاع عن حقوقهم. ومن الممكن أن يأخذ الإضراب الطابع السياسي مثل إضراب الطلاب وذلك لدعم مطالب العمال، واستخدام الإضراب كأداة ضغط على السلطة السياسية وهو إضراب تضامني يهدف إلى زيادة قوة الطرف الأصلي المُطالِب بالحقوق.

وللإضراب أنواع كثيرة منها الإضراب التحذيري ـ الإضراب المتقطع ـ إضراب المصالح الحساسة ـ الإضراب عن الطعام ويعتبر الإضراب قديم جداً قدم النزاعات

ذات الأصل الإقتصادي لذلك تعترف معظم الدول بحق الإضراب الذي يشكل أحد المكتسبات الأساسية للتشريع العمالي.

وقد تحد بعض الدول من الإضراب لما له من أخطار على المصالح العامة للمواطنين خصوصاً عندما يكون الإضراب مبالغاً فيه.

٥ـ الإقتصاد المسيطر: Dominant Economy

الإقتصاد المسيطر هو إقتصاد الأمة القوية التي تمارس تأثيرها على بعض دول العالم بوصفها وحدة متكامله، وتمتاز الأمة القوية صاحبة الإقتصاد المسيطر بتنوع إنتاجها الذي تم إعداده للتصدير وبتنوع المناطق التي يمكنها التصدير إليها، مثلما تتمتع بالقدرة على إختيار مصادر مستورداتها وإختيار زبائنها بالشكل الذي يتيح لها تحقيق أقصى منفعة ممكنة.

يتميز الإقتصاد المسيطر بوجود سوق متسعة تستوعب القسم الأعظم من الإنتاج المحلي. وبفضل سعة السوق الداخلية والإنتاج الكبير، يستطيع الإقتصاد المسيطر أن يحصل على مجال للمنافع الإقتصادية الناجمة عن التخصص والتطور التقني، أي يستطيع أن يحصل على أعلى عائد لعوامل الإنتاج الموظفة في إطار المشروعات الصناعية الكبرى. وكنتيجة لذلك يتطور الإقتصاد المسيطر بسرعة تفوق تطور باقي الإقتصاديات العالمية الأخرى، مما يمهد الطريق أمام إمتداد نفوذه إليها.

يستطيع إقتصاد الأمة المسيطرة أن يحصل من داخل العملية الإقتصادية الخاصة به على رأس المال الضروري لقيام الصناعات الكبرى ذات الحجم الأمثل، أي التي

تنتج السلع بأقل كلفة ممكنة ما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ويتمتع الإقتصاد المسيطر بشبكة من المعارف التقنية والأبحاث العلمية المتكاملة التي تمكنه من التوسع المطرد. ولأن الإقتصاد المسيطر يتحكم بالسوق العالمية، فإنه يتمكن من تحديد حجم مستورداته التي ينبغي على بعض دول العالم أن تقبل في مقابل هذه المستوردات البضائع التي يوجهها الإقتصاد المسيطر نحو هذه الدول. ويملك الإقتصاد المسيطر القدرة على توجيه الإقتصادات الأجنبية ضمن الطريقة المناسبة لمصالحه، مثلما يمكنه من التدخل في شؤون الإقتصاديات الأخرى لمنعها من إحداث أي تطوير في إقتصادها يتناسب مع مصالحها الخاصة والتي يهدد مصالح الإقتصاد المسيطر أو حتى منافسته.

٦ـ الإمبريالية الاقتصادية: Imperialism

الإمبريالية بشكل عام تتضمن كل أشكال التوسع والسيطرة وتنطبق بشكل خاص على الأمم التي تسعى للتحول إلى امبراطوريات. تتمثل الإمبريالية الإقتصادية في إرادة القوى الإقتصادية لبلد معين في غزو أسواق البلاد الأخرى والسيطرة عليها، كما تتمثل في إحتكار بعض المواد الاولية وفي فرض شروطها على المجموعات الإقتصادية الأجنبية أو على إقتصاديات البلدان الضعيفة.

والإمبريالية الإقتصادية تتخذ أشكالاً متنوعة منها الرقابة على السوق وإحتكار المادة الأولية والحصول على إمتيازات خاصة والرقابة على التدفقات المالية الدولية والإستثمار بهدف تحصيل الأرباح المرتفعة للإقتصاد المحلي هذا بالإضافة إلى المساعدات الإقتصادية والمالية الهادفة إلى ربط الإقتصاد الأجنبي بالإقتصاد المحلي.

وتتم عادة سيطرة الإمبريالية الإقتصادية نتيجة توافق السلطة السياسية مع المراجع الإقتصادية في البلد، لذلك تتوافق الإمبريالية الإقتصادية عموماً مع التدخل السياسي المباشر وغير المباشر في شؤون البلدان الأجنبية مثل التهديد بقطع المعونة عن البلد التابع في حالة إقدامه على تنفيذ قرار لايناسب البلد المسيطر، وسواءاً كانت هذه المعونة إقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

الفرق بين الإقتصاد المسيطر والإمبريالية الإقتصادية:

إن وجه الإختلاف بينهما في كون الإقتصاد المسيطر يتركز في بلد معين ضمن مجموعة معينة مثال ذلك (إنجلترا وإيرلندا) أي أن السيطرة تتم على بلد واحد أو مجموعة صغيرة من البلدان. أما في حالة الإمبريالية الإقتصادية فإنها تتم على نطاق واسع وكبير في جميع أنحاء العالم مثل سيطرة دولة واحدة قوية إقتصادياً وعسكرياً وصناعياً على باقي دول العالم مستحوذة على كل الإقتصاديات الباقية أومؤثرة على قراراته وإقتصادياته وخططه التنموية الخاصة.

٧ـ الإنكماش النقدي: Deflation

هو عملية إرادية تقوم على إتخاذ مجموعة من الإجراءات لمكافحة التضخم وارتفاع الأسعار، ومن هذه الإجراءات تقليص نفقات الدولة مع إبقاء الضرائب عند مستواها السابق، أو حتى زيادتها وبذلك يتكون فائض لدى خزينة الدولة. وتعمد الدولة إلى تجميد هذا الفائض أو إستعماله لسداد الدين العام عليها لدى البنوك أو الدول أو الأفراد. ومن الوسائل التي تؤدي إلى الإنكماش النقدي التضييق على

التسليف ويتم ذلك عبر رفع سعر الفائدة أو طول مدة الإنتظار للمقترض أو صعوبة شروط الحصول على القرض. فلا يتشجع الأفراد على الأقتراض.

٨. البطالة: Unemployment

يمكن تعريف البطالة ببساطة على أنها إنقطاع طويل عن العمل لعدة أسباب مختلفة باختلاف الحالات. ويمكن إطلاق البطالة كلفظ على فرع صناعي أو على آلة أو على عامل. ولكن المعنى الشائع لكلمة البطالة يعني التوقف الإجباري للعامل أو الأجير عن العمل، إما لأنه لايجد عملاً أصلاً، أو لأنه طرد من وظيفة كان يشغلها.

والبطالة أنواع منها:

١.٨ البطالة التكنولوجية:

وهي التي تنتج عن إستبدال اليد العاملة بالتقدم التقني، مثال ذلك إستخدام (الروبوت) أو الرجل الآلي بدلاً من العمال.

٢.٨ البطالة الدورية:

وهي التي تعود إلى حالات الكساد التي يشهدها النظام الإقتصادي.

٣.٨ البطالة المُقَنَّعَة: Disguised Unemployment

وهي ليست بطالة حقيقية إنما عبارة عن سوء إستخدام للأيدي العاملة. وفي هذه الحالة لايتوقف العامل عن العمل ولكنه يعمل في قطاع أو مشروع لايحتاج العمل فيه

إلى العدد الموجود فعلياً من العمال، وبذلك لايستخدم كل عامل منهم بالشكل المفيد إقتصادياً.

وتظهر البطالة المقنعة بشكل خاص في قطاع الخدمات، فعندما يكون هناك عدد ضخم من الموظفين لتأدية مهام يستطيع عدد قليل منهم أن يؤديها فإننا نكون أمام حالة من حالات البطالة المقنعة. وعموماً فإن البطالة المقنعة تكثر بشكل خاص في بلدان العالم الثالث والفقيرة منها خصوصاً حيث رأس المال الضئيل واليد العاملة الكبيرة العدد.

إن توفر اليد العاملة بكثرة يؤدي إلى إنخفاض أجرها وبالتالي فإن إنخفاض الأجر يدفع العامل إلى عدم العمل بكل طاقته الإنتاجية وربما يقل إخلاصه في العمل مما يؤدي إلى عدم إستغلال الطاقة القصوى لليد العاملة في المشروع المقصود، أو بمعنى أدق يؤدي ذلك إلى البطالة المُقَنَّعَه.

إن البطالة المقنَّعة لاتعني العمل لساعات أقل وإنما تعني أنه بالرغم من أن العامل يعمل العدد الرسمي لساعات العمل المقدَّرة عليه إلا أن إنتاجه يعتبر ضئيلاً بالنسبة لساعات الدوام الرسمي. إن البطالة المقنَّعة حالة ملازمة تماماً للتخلف الإقتصادي وعلاج هذه الحالة يتطلب علاج كامل لباقي حالات التخلف في البلد، وهو موضوع يرتبط بجميع جوانب الإقتصاد الوطني.

٤.٨ البطالة الموسمية:

والسبب في هذا النوع من البطالة هو وجود نشاطات إقتصادية لاتغطي السنة كلها وإنما تغطي هذه النشاطات بعض فصول السنة مثل الزراعة حيث يقل الطلب على العامل في المواسم الخالية من الأعمال الزراعية.

ختاماً: إن الدراسة الإقتصادية للبطالة يجب أن تتعدى مرحلة تحليل أسبابها وأسباب ظهورها في قطاع صناعي ما؛ تتعداها إلى مرحلة دراسة نتائجها (أي البطالة) على حياة العمال وعلى الإقتصاد الوطني عموماً، وعندما يعجز علاج البطالة عن التخلص منها كلياً فإنه يتم إيجاد حلول مؤقته ومُسَكِّنَة لهذه الأزمة المزمنة مثل تأسيس صندوق مساعدة العاطلين و ضمان البطالة.

٩. البنية التحتية: Infrastracture

تشكل البنية التحتية التقنية الضرورية للنشاط الإقتصادي في بلد من البلدان. مثل الطاقة، الماء، الكهرباء، خطوط الهاتف، الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، وللبنية التحتية أثر عميق في التطور العام للبلد، وتؤدي إلى تعميم الإقتصاد الحديث في كل المجالات، لذلك لاتستطيع الدولة إهمال البنية التحتية، وتضطر عادة إلى تولي إنشائها بسبب التكلفة الكبيرة التي تتطلبها والتي لاتشجع القطاع الخاص على الإستثمار فيها. وفي بعض الدول الغنية إقتصادياً والمتقدمة في التقنية تقوم شركات مالية وصناعية كبرى ببناء بعض هذه البنية وبذلك يُفتح المجال للتنافس بين هذه الشركات لتقديم أفضل مالديها للمشترك (المواطن) الذي يكون هو المستفيد الثاني بعد الشركة من هذا التنافس. كما يؤدي ذلك إلى التطور السريع في البلد.

١٠ـ البورصة : Stock Exchange

هي دائرة مالية تجري فيها أعمال شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية والذهب والفضة والمعادن والبضائع. وبيعها وتداولها، وتختلف مسمياتها باختلاف الأغراض التي انشئت من أجلها البورصة، ومن أمثلة ذلك بورصة النفط ـ السندات ـ العملات .... الخ.

١١ـ البوليصة : Policy

هي عقد يُبيِّن شروط التأمين وحالاته، وتستخدم لعدة أغراض منها بوليصة التأمين على البضائع ـ المنزل ـ الحياة ـ السيارة .... الخ.

١٢ـ التأميم : Nationalisation

هو شراء الدولة لمشاريع أو مؤسسات خاصة بحيث تصبح مملوكة ملكية خاصة، وتقوم الدولة بدفع مبلغ كبير لأصحاب هذه المشاريع أو المؤسسات. ويشمل التأميم المشروعات الإقتصادية والصناعية والمرافق الحيوية ومصادر الثروة الطبيعية، وتتولى الدولة السيطرة عليها وإدارتها إدارة مباشرة أو بواسطة إحدى المؤسسات العامة.

الغرض من التأمين:

١) مقاومة الإحتكار.

٢) الأهمية الكبرى لبعض المشروعات بالنسبة للإقتصاد القومي.

٣) الرغبة في إدارة بعض الصناعات الأساسية بناءاً على المصلحة العامة وليس الربح.

obeikandl.com

٤) توخي العدل في توزيع الدخل.

٥) تحقيق التنمية الإقتصادية في البلد وإنتعاش الحياة الإقتصادية فيه.

١٣ـ التبادل الحر: Free Trade

وهو التداول الحر بدون عوائق ولارسوم للبضائع بين بلد وآخر.

وللتبادل الحر فوائد كثيرة منها:

١) أن التبادل الحر يعطي توسيعاً للسوق.

٢) يشجع التبادل الحر روح المبادرة والتجديد والتقدم التقني وخفض الأسعار.

٣) إن الحرية الشخصية تعطي الحق الطبيعي لكل شخص في الشراء والبيع حيث تكون أفضليات أكثر.

١٤ـ التروست: Trust

وهو عبارة عن إتحاد إحتكاري بين شركات معينة. ويتكون التروست من مجموعة من المنشأت الإقتصادية التي تنتمي إلى شركات منفصله قانونياً ـ عن بعضها البعض، ولكنها مرتبطة مع بعضها من ناحية أخرى وخاصة من الناحية المالية وملكية الأسهم. ويفرض التروست على الشركات المكَّونة له أن تخضع لقرارات الهيئة العليا للتروست ولايعتبر هذا الخضوع تاماً وفي كل الشؤون، إذ تبقى الشركات الأعضاء مستقلة في بعض شؤونها.

إن أصل التروست هو شراء شركة ما لبعض الشركات التي تنتج نفس السلعة، أو تعمل في نفس المجال، وربما تكون هذه السلع مكملة لبعضها البعض. ومن الممكن أن ينشأ التروست عبر إنشاء فروع للشركة الأم من أجل تنويع إنتاج الشركة الأم، أو من أجل تسهيل تموينها بالمواد الأولية والسلع نصف المصنعة. ويطلق الألمان كلمة (كونزرن) على تجمع الشركات الذي يدعى (تروست) عند الأخرين.

١٥ـ التضخم: Inflation

يمكن تعريف التضخم على أنه زيادة الطلب على السلع مع توفر السيولة النقدية بكثرة ويكون ذلك متزامناً مع عدم توفر السلع المطلوبة، ونتيجة لذلك فإن المشترين القادرين على دفع الثمن يعرضون سعراً أعلى من السعر التقليدي للسلع رافعين بذلك الأسعار.

وحتى يستطيع الإقتصاد السليم تجاوز ـ أو تلافي ـ هذه المعضلة، يجب أن تكون كمية السلع متوافقة مع حجم الطلب والسيولة النقدية المتوفرة.

ويمكن وصف التضخم عدة أوصاف بناءاً على أهميته وتطوره وخطورته.

ومن هذه الأوصاف:

١٥ـ١ تضخم زاحف:

وهو التضخم الذي يكون غير ملحوظ من قِبَل المستهلكين حيث إرتفاع الأسعار يكون بطيئاً ومنتظماً ولا يهز ثقة الجماهير في عملتهم.

١٥ـ٢ تضخم صريح:

وهو الإرتفاع الملحوظ في أسعار السلع المطلوبة من الجمهور بطريقة كبيرة، مثال ذلك الإفراط في القروض الحكومية للجمهور مع عدم دراسة الكميات المتوفرة في السوق من السلع الضرورية من حيث كفايتها، مما ينتج عنه إرتفاع هائل في الأسعار بنسبة قد تصل إلى ١٠٠٪ أو تتعداها أحياناً.

٣.١٥ التضخم المفرط:

وهو الإرتفاع العظيم والمفاجيء والمنتظم في مستوى الأسعار لجميع السلع، ونتيجة لذلك فإن المستهلكين الذين يكونون في المستوى المادي المتوسط أو أقل من المتوسط لايستطيعون الحصول على المواد المطلوبة وبالتالي فإن ذلك يعطي الشعور بالظلم وعدم المساواة وانهيار الثقة في الإقتصاد المحلي.

١٦. تضخم التخلف: Inflation Undevelopment

لعل أول من أستخدم هذا التعبير هو (د. لامبير) في كتابه (التضخم في أمريكا الجنوبية) وذلك لتعيين التضخم الذي يحدث بسبب وجود حواجز تمنع النمو الإقتصادي الراكد. إن اسباب تضخم التخلف متعددة وتعود إلى عدة عوامل تؤدي إلى بقاء البلد المقصود في إطار التخلف. إن تضخم التخلف هو تضخم بنيوي يزيد حالة الركود الإقتصادي بدلاً من أن يساهم في الخروج منه، ويعود إلى البنية الإقتصادية المختلة وإلى سوء عمل المؤسسات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

١٧ـ التكنوقراطيا: Technocracy

إنتشر إستخدام هذه الكلمة بسبب التأثير الكبير للتقنية في العالم الحديث. وتستعمل هذه الكلمة أيضاً لوصف السلطة التي يستحوذ عليها التقنيون في المجتمع الصناعي والشخص التكنوقراطي هو الذي يستند إلى كفاءته التقنية في ميدان من الميادين من أجل نفوذه وسلطته إلى ميادين إجتماعية أخرى خلاف إختصاصه.

إن خطر إستحواذ مثل هؤلاء التكنوقراطيين على إدارة المجتمع كله يبقى خطراً ماثلاً. حيث يعمدون إلى فرض آرائهم ووجهات نظرهم الخاصة، والتي ليس للجمهور علاقة بها باعتبار أنهم لم ينتخبوا التكنوقراطيين.

١٨ـ الحصار الإقتصادي: Economic Blockade

لقد نصت المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة على الآتي: (لمجلس الأمن أن يقرر مايجب إتخاذه من تدابير لاتتطلب إستخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته.. وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف العلاقات الإقتصادية والمواصلات البرية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية).

من هذا المنطلق فإن الدولة التي يعتبرها الرأي العام العالمي مذنبة أو مسؤولة بطريقة مباشرة عن عمل غير شرعي أو عمل إرهابي مضاد للإنسانية أو منافي للأعراف الدولية فإن هذه الدولة يُعْتَبَرالتعاون معها خارقاً لمواثيق الأمم المتحدة وسوف تتعرض أي دولة تتعاون معها للحرب الإقتصادية والحصار الإقتصادي

وربما يتعدى ذلك إلى حرب عسكرية طاحنه. وقد عرف الحصار الإقتصادي منذ قديم الأزل باعتباره أحد عوامل الضغط الإيجابي، والذي ينتهي غالباً بالحصول على النتائج المأمولة والمطلوبة من قِبَل الرأي العام.

١٩ـ الرأسمالية: Capitalism

هو النظام الإقتصادي الذي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة، ويطلق المجال لحريات الأفراد والمشروعات الخاصة، ويعتمد الربح حافزاً أساسياً على التقدم الإقتصادي والاجتماعي، وأعتبار أن المصلحة الشخصية هي الباعث الطبيعي والمحرك الأول لكل الجهود الإقتصادية بحيث أنه إذا إنعدم هذ الحافز إنعدمت الطاقة التي تبث الحياة في النشاط الإقتصادي بشكل عام.

إن تحليل طبيعة الرأسمالية وتأثيرها يتطلب دراستها من الناحية السياسية إضافة إلى النواحي القانونية والتقنية والإقتصادية وتعتبر الرأسمالية نظام إقتصادي جيد بشرط أن تتدخل الدولة لحماية الطبقة العامة بتشريعات خاصة، واعتراف الدولة بالنقابات، وحق العمال في الإضراب بهدف تحسين ظروف العمل، وإقرار الدولة حداً أدنى للأجور، وإقامة نظاماً للضمان الإجتماعي ضد البطالة والعجز والشيخوخة، والعمل على تحسين توزيع الدخل، وإخضاع المشاريع الكبيرة للرقابة، واتباع سياسة التخطيط والتوجيه الإقتصادي.

٢٠ـ السوق السوداء : Black Market

تضع الدولة ـ أحياناً ـ سعراً أعلى أو حَداً أقصى لسلعة من السلع بحيث يكون هذا السعر في متناول المستهلكين مما يؤدي إلى إقبال الجمهور على هذه السلع، وفي مثل هذه الحالات يلجأ بعض الجشعين من التجار إلى إخفاء هذه السلعة وبيعها بطريقة مستترة بثمن أعلى من المقرر رسمياً. وربما يكون السعر أعلى بسبب الإزدحام على مكان شراء السلعة المطلوبة فتباع بعيداً عن هذا المكان بسعر عالي وبدون إزدحام كما في بيع التذاكر الخاصة بالمباريات أو دور السينما والتي يَقبل البعض بدفع هذه القيمة بسبب الخوف من إنتهاء التذاكر أو الإزدحام الشديد على التذاكر النظامية.

٢١ـ السياسة الإقتصادية : Economic policy

هي التأثير على وسائل وأنظمة النشاط الإقتصادي وعلاقات قواه، بهدف تحسين عمل وظائفه. وجعله يبلغ أهدافه بناءاً على معايير المصلحة العامة، وتحسين شروط معيشة السكان. ويتعلق الأمر بعمل سياسي هو من إختصاص السلطة السياسية المكلفة بضمان وتحسين المصلحة العامة للبلد.

وتكون السياسة الإقتصادية تابعة للنظام الإقتصادي الذي تعتمده الدولة وترتضيه.

وعموماً فإن الإقتصاد يخضع للسياسة بمقدار التنسيق في تدخل الدولة في الرقابة والحماية للعملة الوطنية. وهذا التوجيه الذي لاتستغني عنه الخطة الإقتصادية يتحقق باختيار حجم ميزانية الدولة واستعمالها. وبالتوظيف العام، وسياسة الضرائب والقروض والأسعار والأجور والإعانات، وبالسياسة الجمركية، والإتفاقات التجارية والتخطيط العام، وبقدر مايكون التدخل السياسي ـ في الإقتصاد المحلي العام ـ عادلاً،

يكون هذا التدخل ناجحاً ومفيداً. بمعنى عدم تسخير القوانين والأنظمة التجارية والإقتصادية لخدمة الحزب الحاكم أو إتجاه سياسي معين أو فئة إجتماعية ما، مما يعطي نتائج إيجابية عظيمة للصالح العام.

٢٢ـ سياسة التقشف: Policy of Austerity

هي خطة حكومية إقتصادية تهدف إلى تخفيض النفقات العامة ومنع إستيراد الكماليات وجعل المواد الغذائية تحت قانون واحد (تقنينها) ومضاعفة الإنتاج القومي لمعالجة أزمة طارئة، أو تخصيص موارد الدولة للمجهود الحربي، أو للنهوض بالبلد من الدمار الذي أصابه بعد حرب طويلة. وسياسة التقشف تفرض على الشعب أن يتحمل تضحيات تنطوي على بعض الحرمان فترة طويلة من الزمن قد تمتد لأكثر من (٣) سنوات، لذلك فإن الشعب لايتقبلها بصدر رحب رغم شعوره بضرورتها وفي المقابل تعتبر سياسة التقشف فرصة لبعض الحكومات الفاسدة حيث تعتبرها حجة أو وسيلة لتحقيق غاياتها بالثراء السريع لأفرادها على حساب الإقتصاد الوطني بالرغم من أن الناتج المحلي يمكن أن يغطي التكاليف أو أليزانية المتدهورة، مما يعطي شعوراً عاماً لدى الجماهير بعدم الثقة في الحكومة الحالية أو الحزب الحاكم، وبالتالي حدوث نكسة إقتصادية سياسية تهدد بإطاحة الحكومة أو الإقتراع على سحب الثقة منها.

٢٣ـ علم النفس الإقتصادي: Economic Psychology

هو العلم الذي يدرس المواقف والحوافز والقرارات والخيارات التي توجه النشاط الإقتصادي، هذا بالإضافة إلى المواقف التي تنتج عن النظام الإقتصادي السائد، كما

يدرس العلاقات النفسية بين البشر والتي تنتج عن الدورة الإقتصادية، كعلاقات الإنتاج والعمل.

لقد تطور علم النفس الإقتصادي بهدف الوصول إلى التطبيق العملي. وفي هذا الإطار يمكن للعلم أن يؤدي وظائفه بشكل جيد، فهو أداة للسياسة الإقتصادية العامة ، وهو وسيلة لجعل الإقتصاد أكثر إنسانية، ولوضع تقنيات المشروع الإقتصادي في خدمة الإنسان. كما يمكن للعلم ذاته أن يخدم كأداة لتحسين المبيعات عبر معرفة الداعي الى الشراء وعبر سياسة إعلانية معينة تؤدي إلى خلق حاجات جديدة، كما يمكن أن يكون هذا العلم وسيلة لزيادة الإنتاج والمردود المادي.

٢٤ـ غسل الأموال:

مما لاشك فيه أن تجارة المخدرات تجارة مربحة جداً وتعود أهميتها وغلائها لكثرة المدمنون عليها ولشدة خطورتها. والمردود المادي الذي يعود على المتاجرين فيها يعتبر مردوداً كبيراً وضخماً لدرجة أنه يمكن ملاحظته على التاجر أو المهرب أو حتى المروّج. لذلك فقد ظهر مصطلح جديد إسمه (غسل الأموال) وهو يعني الأموال التي يحصل عليها المتاجرون في المخدرات ويقومون بشراء عقارات أو سيارات أو أي سلع تجارية بهذه الأموال وبهذه الطريقة يتفادون إيداعها في البنوك أو خطورة الإبقاء عليها لديهم وكمثال على ذلك:

فقد قبض على تاجر مخدرات روسي كبير في فرنسا وتم إيداعه السجن حيث أنه قام بشراء عقارات كثيرة في(الريفييرا الفرنسية) من عوائد تجارته من المخدرات. وغسيل الأموال لايشمل المخدرات فقط بل كل ماهو ضد القانون كالدعارة مثلاً.

٢٥ـ فيزيوقراطيا : Physiocraty

هي مذهب إقتصادي يعتبر أنصاره أن الزراعة مصدر الثروة الوحيد والأمثل للدولة، وأن ماعدا الزراعة من أنواع النشاط الإقتصادي لايضيف ثروة جديدة. ومن هذا المنطلق فإن المشتغلين بالصناعة أو التجارة عديمي النفع في نظر الفيزوقراطيين. وعلى أي حال، فإن الفيزوقراطيين يُعتبرون الأن قلة قليلة جداً وقد أثبت العلم الحديث عدم صحة آرائهم وأفكارهم نتيجة للتطور الصناعي والتقنية المستخدمة فيه .

٢٦ـ القائمة السوداء : Black List

من الوجهة الإقتصادية، فإن القائمة السوداء تعني بيان بأسماء أشخاص أو تجار أو مؤسسات تجارية أو منظمات إقتصادية يمنع التعامل معها. وتشمل هذه القائمة أيضاً أسماء منتجات أو سلع أو بضائع يحظر حظراً تاماً إستيرادها أو المتاجرة بها أو التعامل معها. وربما تشمل أيضاً بعض الدول نتيجة للعداء الدولي لهذه الدول.

٢٧ـ القطاعات الصناعية : Economic Sectors

تعتبر النشاطات الإقتصادية متنوعة بكثرة، ولإعطاء كل منها أهميته الخاصة والنسبية فإن الإقتصاديين يعمدون إلى تقسيم هذه النشاطات إلى مجموعات يطلق على هذه المجموعات مسمى (قطاعات).

وتنقسم (القطاعات) إلى ثلاثة أقسام:

١.٢٧ القطاع الأولي أو الأساسي:

وتشمل هذه المجموعة (الزراعة وتربية المواشي والصيد).

٢٧ ـ ٢ القطاع الثانوي:

ويسمى أيضاً (قطاع التحويل) وتشمل (المعادن والبترول والبناء والصناعات والمناجم).

٢٧ ـ ٣ القطاع الثالث:

ويسمى أيضاً (قطاع الخدمات) وتشمل كل النشاطات التي لاتنتج سلعاً مادية.

٢٨ ـ الكارتل: Cartel

هو شكل من أشكال التفاهم الصناعي يهدف إلى السيطرة على السوق بتنظيم الإنتاج بين مؤسسات مختلفة. كما يهدف الكارتل إلى الحد من المزاحمة وربما إلى إلغائها. ويسعى لأن يحل الإحتكار محل المنافسة، ويضمن ربح أكبر أو أمن صناعي وتجاري أكبر. كما يشمل هذا الإتفاق أو التفاهم تحديد أسعار سلعة معينة أو توزيع الأسواق فيما بينهم أو تحديد الكمية التي ينتجها كل منهم أو تنظيم المنافسة بينهم.

إن الكارتل في نظر الإقتصاديين غير موثوق به لأنه يضعف المنافسة ويقوي السلطة الإحتكارية ويحمي المنتج عديم الكفاية ويقيد المنَتِج الذي يتمتع بكفاية عالية وذلك فيه الإضرار بالمستهلك والتقدم الإقتصادي.

٢٩ ـ الكمبيالة: Sight Bill

عبارة عن ورقة تجارية تتضمن أمراً من شخص يسمى (الساحب) إلى شخص آخر يسمى (المسحوب عليه) وهذا الأمر يتطلب أن يدفع مبلغاً معين من النقود في تاريخ معين، أو لإذن شخص ثالث هو المستفيد أو (حامل الورقة).

ويمكن إيضاح الموضوع بضرب المثال التالي:

لنفرض أن شخصاً إشترى منزلاً بقيمة (١٠٠) ألف ريال، فإن البائع يقسم المبلغ على (١٠) أقساط كل قسط يمثل (١٠) آلاف ريال ويضم هذا الإتفاق في عدد (١٠) أوراق تسمى كمبيالات تحمل كل كمبياله منها هذا الإتفاق وشروطه ويلتزم المشتري بدفع قيمة هذه الكمبياله للبائع في الوقت المحدد في الكمبياله وبدون تأخير، مع وجود توقيع للكافل بدفع قيمة الكمبيالة في حالة تأخير المشتري عن الدفع أو رفضه بتاتاً للدفع. ويجب أن يوقع المشتري والكافل له على كل كمبياله على حدة.

٣٠ـ الليبرالية الإقتصادية: Economic Liberalism

هو مذهب إقتصادي يدعو إلى الحرية التامة للمنافسة، و الليبرالية ضد كل تدخل للدولة في الميدان الإقتصادي. وتزعم الليبرالية أنها لاتفعل أكثر من مراقبة مايحدث على الساحة الإقتصادية.

٣١ـ المضاربة: Speculation

هي التعامل في سلعة معينة على أساس التوقعات المستقبلية لهذه السلعة، وتدل مؤشرات معينة ودراسات إقتصادية طويلة أو قصيرة المدى على هذه التوقعات التي ـ غالباً ـ تكون صحيحة. وهناك أنواع من المضاربات. منها المضارب بالصعود وهو الذي يتوقع إرتفاع الأسعار مستقبلاً لسلعة معينة لذلك فهو يشتري هذه السلعة حالاً، على أساس أن يبيعها مستقبلاً بالسعر المرتفع المتوقع مسبقاً. ومنها المضارب

بالنزول وهو الذي يتوقع إنخفاض الأسعار مستقبلاً لسلعة معينة لذلك فهو يبيع بضاعة ما قبل أن تنخفض أسعارها كما يتوقع.

٣٢ـ الوسطاء: Middlemen

يطلق تعبير الوسطاء على مختلف العملاء الذين يوفرون العلاقة بين مختلف الجماعات التي تعمل على توزيع السلع، وهم المنتجين وتجارالجملة والتجزئة

ووظيفة هؤلاء الوسطاء هي التعريف بالمنتجات والسوق وتسهيل التبادل والدلالة عليها. ومن الممكن أن يعمل الوسطاء لحسابهم الخاص أو لحساب شركات معينة.

يمكن تقسيم (الوسطاء) إلى ثلاثة أنواع:

١.٣٢ السماسرة:

وهم الذين يسهلون التبادل بين البائع والشاري عندما يكونان بعيدين عن بعضهما أو يجهلان بعضهما تماماً مثل سماسرة العقارات ويقومون ببعض الأعمال الإدارية والتجارية.

٢.٣٢ العملاء التجاريون:

وهم مرتبطون بعقد تفويض مع الشركات التي يتولون بيع منتجاتها. والذين يعملون لحساب شركات معينة فإن الوسطاء حينئذٍ يمكن تسمية الواحد منهم ممثل تجاري أو مندوب مبيعات ووظيفتهم التعريف بالمنتجات وحث الناس على شرائها والعمل على زيادة المبيعات.

٣.٣٢ الوكلاء بالعمولة:

وهم الذين يعملون على تأمين عملية الشراء والبيع لحساب الآخرين مقابل عمولة خاصة، وهم يقومون بإبرام العقود بأسمائهم الشخصية لحساب طرف ثالث.

٣٣ـ اليانصيب: Lottery

وأصل الكلمة (النصيب) وتعني الحظ وهي عملية سحب أرقام تمثل أوراقاً رابحة ينال حامل الورقة الرابحة بموجبها جوائز مالية أو عينية. ويتم السحب على الأرقام بواسطة القرعة أو الطريقة العشوائية.

٣٤ـ اليد العاملة: Manpower

يشمل هذا التعبير قوة العمل أو مجموع العاملين في إطار وحدة إقتصادية معينة وسواءاً كانت هذه الوحدة صغيرة ـ كالمعمل مثلاً ـ أو كانت وحدة كبيرة كالإقتصاد الوطني.

وعندما يكون مسألة اليد العاملة موضوع النقاش في البلدان المتخلفة فأنه تظهر على السطح عدة مشاكل تحتاج إلى حل:

٣٤ـ١ مشكلة إستيعاب اليد العاملة المتوفرة بكثرة رغم قلة رأس المال.

٣٤ـ٢ مشكلة النقص في اليد العاملة المدربة والمؤهلة والماهرة.

٣٤ـ٣ مشكلة التكاليف المرتفعة لتأهيل وتدريب اليد العاملة.

٣٤ـ٤ مشكلة الإستخدام الأفضل لليد العاملة.

٣٤ـ٥ مشكلة إنتقال اليد العاملة من قطاع إنتاجي معين إلى قطاع آخر.